



الانتفاضة في عامها الخامس

نبيل نعمان

تدخل الانتفاضة الفلسطينية عامها الخامس وسط تحديات كبيرة تواجهها القضية الفلسطينية وعموض كبير بشأن استحقاقات السلام بعد ان تخلت عنه اسرائيل بشكل كامل ورفعت الولايات المتحدة راعية السلام يدها عن المسار الذي انطلق في مدريد عام ١٩٩١م وحقق خطوات معقولة بعد ذلك قبل ان يقوض اساسه ارئيل شارون بصعوده ومطرقه الى سدة الحكم في اسرائيل مطلع ٢٠٠١م. فلم تكن زيارة شارون المشنومة الى الحرم القدسي في سبتمبر ٢٠٠٠م مقدمة وسببا فقط لاشغال الانتفاضة الثانية والمستمرة حتى اليوم وانما جزء من مخطط مدروس لتقويض فرص السلام إن سرعان ما استفاد اللبكيود والمتطرفين في اسرائيل من هذا وعملوا على إلغاء كافة الاتفاقيات الموقعة منذ اوسلو واعادوا احتلال الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بل واستطاعوا تمرير مخططات استيطانية وتهويدية مآكان بمقدورهم فعلها لو وقفت الإرادة الدولية لهم بالمرصاد .

بعد اربعة اشهر من اندلاع الانتفاضة انتخب الاسرائيليون ارئيل شارون رئيسا للوزراء متخططينا يهود باراك وحزب العمال لتبدأ مرحلة الابتعاد عن السلام والعودة الى لغة القوة والحسم العسكري وما قبل اوسلو ومدريد ولم تتمكن كافة اللقاءات المتعددة وتقرير ميثشل وخطة تينيت واخيرا خارطة الطريق من وقف حكومة شارون من تنفيذ مخططاتها لتصل في نهاية المطاف وبعد ان قضت على كل شيء الى وضع خطط احادية كما هو الحال بما يسمى بخطة فك الارتباط أو الانسحاب الاحادي من قطاع غزة .

وليس هناك ما يشير الى مصداقية حكومة شارون في تنفيذ خطط الانسحاب فقطاع غزة تحول الى هدف يومي لطائرات ودبابات الاحتلال والضفة الى ورشة عمل استيطانية تلتهم مزيدا من الاراضي والجوار يقوم بفعل ما تبقى وبدلا من ان يكون العام القادم موعدا لقيام الدولة الفلسطينية وفقا لخارطة الطريق يضع شارون صيف ٢٠٠٥م موعدا لعملية الانسحاب وربما هذا لن يتم وسيتم فقط ما هو لصالحه بناء المستوطنات في الضفة الغربية واستكمال بناء الجدار وستظل الدائرة تلتهم مزيدا من الحقوق الفلسطينية ونحن في انتظار الفرج .



أربع سنوات لانفاضة الأقصى:

أوضاع كارثية وتقويض أسس السلام إفرارات سياسة شارون التدميرية



اسرائيل لم تتوقف يوما عن عمليات مصادرة الاراضي لاغراض استيطانية.. ففي عام ٢٠٠٣م ضمت اسرائيل (١٧٠٠) دونم.. ومنذ مطلع العام الحالي تم ضم (٢٢٠٠) دونم وكلها في منطقة نابلس والقدس ومن الاراضي التي تم الاعلان عنها هذا العام كتراضي دولة. وانشار إلى ان كل هذه الاجراءات القاضية بضم الاراضي تحظى بموافقة مباشرة من رئيس الحكومة ارئيل شارون وشاؤول موفاز وزير الدفاع على الرغم من ان اسرائيل كانت قد تعهدت عام ٢٠٠٣م للولايات المتحدة بتجميد البناء في محيط المستوطنات كما ان التعهد الاسرائيلي شمل عدم مصادرة المزيد من الاراضي. وتواصل وحدة خاصة في سلطات الاحتلال اجراء مسح اخر يهدف إلى مصادرة الاف الدونمات لغرض بناء الجدار الفاصل في أنحاء مختلفة في الضفة الغربية. وعن مخططات الاحتلال استهداف المقدسات الفلسطينية اشاعت في الفترة الاخيرة ان الاقصى الشريف معرض للانهيار على المصلين خلال شهر رمضان وضع يدها على المسجد وكانت قبل ذلك قد سربت معلومات استخباراتيه بان هناك مخططا لمنطرفين يهود يستهدفون الاقصى وكلها بحسب الفلسطينيين اشاعات الهدف منها هو السيطرة الكاملة على الاقصى الشريف.

المانحة بعد الانسحاب من غزة. من ان انهيار الاقتصاد الفلسطيني سيستمر إذا واصلت اسرائيل منع حرية حركة البضائع والافراد. وقال سبستيان دبوس الاقتصادي البارز في المنطقة ان الانعكاسات المالية للانتفاضة كانت كارثية. وأوضح في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية ان ٤٠ او ٥٠٪ من السكان يعانون من الفقر الآن مقارنة مع ٢٠٪ قبل الانتفاضة وان ١٥٪ يعيشون في فقر مدقع. وأضاف ان الاقتصاد تحسن مقارنة مع اسوا عام له وهو عام ٢٠٠٢م عندما كان حذر التجول بيوم أياما متواصلة وظهرت مؤشرات ايجابية على النمو الاقتصادي في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤م ولكن ذلك لا يعني ان الاقتصاد في حالة جيدة. ولا تزال اسرائيل تواصل التهام الاراضي الفلسطينية وتخطط لمصادرة ووضع يدها على النقيبة الباقية منها. وكشفت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية عن مخطط استيطاني اسرائيلي جديد يسعى إلى مصادرة ما تبقى من اراض في الضفة الغربية لم يشملها بعد الاستيطان الاحتلالي.. وحسب المخطط فإن المؤسسة الاسرائيلية الرسمية تجري مسحا لـ ٧٠٠ الف دونم في وسط وجنوب الضفة الغربية المحتلة كاجراء يسبق عادة الاعلان عن الاراضي وكأنها اراضي دولة ولا حقا يسمح هذا الاعلان بتخصيص الارض لبناء وتوسيع المستوطنات. واكد التقرير على ان

الاحتلال والاضطرابات التي تقدر بمليارات الدولارات. كذلك لم يكن الكيان الصهيوني يعنى عن هذه الخسائر فقد ناله الكثير منها بالرغم من التباين الصارخ بين إمكانيات الاحتلال والفلسطينيين. وحسب الإحصائيات قتل في الانتفاضة حتى الآن أكثر من أربعة آلاف شخص ثلاثة ارباعهم من الشهداء الفلسطينيين. وذلك منذ ان قام رئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون بزيارته المشؤومة إلى الحرم القدسي في مدينة القدس في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م أي قبل انتخابه في منصبه الحالي. مما تسبب بالشرارة الأولى للانتفاضة الحالية. وطبقاً للمحلل الفلسطيني مهدي عبدالهادي فإن الأربع سنوات الماضية تمثل كارثة ذات حجم غير مسبوق بالنسبة للشعب الفلسطيني. وأوضح ان أربع سنوات هي نكبة ثانية للفلسطينيين إلا انها اسوأ من النكبة الأولى في إشارة إلى إقامة دولة اسرائيل عام ١٩٤٨م والخروج أو الطرد الجماعي لحوالي ٧٠٠ الف فلسطيني من ديارهم. وقال ان السنوات الأربع من العنف ادت إلى انهدام الثقة بشكل كبير بين الفلسطينيين والاسرائيليين والغت التقدم الذي احرز سابقا على طريق المصالحة مثل اتفاقات اوسلو عام ١٩٩٣م وخارطة الطريق التي اطلقت العام الماضي. وهدت خارطة الطريق الجانبين إلى تبني اجراءات لبناء الثقة من أجل قيام دولة فلسطينية بحلول العام ٢٠٠٥م وقد توقف تطبيق خارطة وسط تواصل العنف ولا يعتقد أي شخص الآن أنه يمكن تحقيق

سوريا تتهم إسرائيل بالوقوف وراء جريمة اغتيال أحد قادة حماس في دمشق

وقال دخل الله في تصريح لوكالة فرانس برس: هذا انتهاك لسيادة سوريا ويرقي إلى مستوى العدوان مشدداً على أنه بغض النظر عن من كان في السيارة فهو مواطن عربي على أرض سورية. ومضى يقول: لا أشك في ان سوريا سوف ترد بالشكل الذي تراه مناسباً معتبراً ان هناك أساليب كثيرة للرد يعرفها الإسرائيليون. وشيخ الفلسطينيين والسوريين أمس في دمشق الشهيد عز الدين الشيخ خليل الذي استشهد في انفجار سيارة مفخخة الأحد الماضي بدمشق.

فصه جهود دولة وإقليمية لتخفيف حدة التوتر فيها. واعتبر مهدي دخل الله رئيس تحرير صحيفة البعث السورية في تصريحات لوكالة الصحافة الفرنسية، أن العملية شنتها إسرائيل بمساعدة أجهزة استخبارات دول عربية. وقال دخل الله: عن هذه العملية هي نتيجة لتعامل استخباراتي بين إسرائيل وبعض أجهزة المخابرات العربية أو أفراد منها. وأوضح: هذا يدل عليه المنطق والمتابعة والتحليل ولا دلائل ملموسة.

دمشق/ وكالات اتهمت سوريا أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بالوقوف وراء اغتيال قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس الأحد في قلب دمشق، محذرة من تأثيرها المرعز للاستقرار في المنطقة. وقال مسئول سوري غداة الهجوم الإرهابي بسيارة مفخخة استهدف عزالدين الشيخ خليل الأحد، هذه العملية الإرهابية تشكل تطوراً خطيراً تتحمل إسرائيل مسئولية حيث تؤكد نوابها في زعزة الأمن والاستقرار في المنطقة في الوقت الذي تبذل

السودان يوافق على نشر قوات أفريقية إضافية في دارفور

الخرطوم/ أف ب أعلنت الصحف السودانية أمس ان الحكومة السودانية وافقت على زيادة عدد عسكري الاتحاد الأفريقي المكلف حماية المراقبين في دارفور غرب. وأعلن مجنوب الخليفة أحمد، كبير المفاوضين السودانيين في مفاوضات ابوجا نيجيريا مع متمرد دارفور، لصحيفة الرأي العام المستقلة أن الخرطوم بلغت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بموافقتها على استقبال المزيد من العسكريين لحماية المراقبين المنتشرين في دارفور. وبنشر الاتحاد الأفريقي حالها في دارفور ١٣٣ مراقباً أوكلت إليهم مهمة الإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في الثامن من ابريل بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد في دارفور. وأوكلت لقوات الاتحاد الأفريقي وقوامها ٣٠٠ جندي من رواندا ونيجيريا، مهمة حماية هؤلاء المراقبين. وأعلن بيان بروك الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في السودان، أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تدرسان خطة لنشر خمسة الاف عسكري- مراقبين وقوات حماية- في دارفور .



استجوابات قاسية تواجه المرشحين الجدد لمناصب تنفيذية بالاتحاد الأوروبي

بروكسل/ د ب آ / يواجه أعضاء المفوضية الأوروبية اعتباراً من أمس ولادة أسبوعين استجوابات قاسية أمام البرلمان الأوروبي يواجه خلالها المرشحون لتولي مناصب تنفيذية بالاتحاد عددا من الأسئلة المستعرة جدا. ويقول مارتين شولتز زعيم المجموعة الاشتراكية القوية في البرلمان التي تضم ٢٠٠ عضو : إن السؤال العام سيكون «محكما ومحددا». وأضاف : سيكون الاستجواب اختباراً يقررنا حاسماً وستكون أسئلتنا محكمة ومحددة وإذا فشل أي مرشح في الوصول لمستوى وظيفته فسنعرض وجهة نظرنا بمنتهى الصراحة. وحذر الاشتراكيون وغيرهم من أعضاء البرلمان من أن العديد من المرشحين سيواجهون أوقاتاً عصية بالفعل. وكان النواب الأوروبيون قد استجوبوا قبل ذلك رئيس الوزراء البرتغالي السابق خوسيه مانويل باروسو قبل تعيينه في منصب رئيس المفوضية الأوروبية خلفاً لرومانو برودي الذي سيركز هذا المنصب بداية شهر نوفمبر المقبل وتقضي قواعد الاتحاد الأوروبي بان البرلمان لا يملك الحق في رفض تعيين اي من المفوضين ولكن الجمعية العامة لها الحق في رفض اللجنة بالكامل. ومن المنتظر أن ينتهي التصويت البرلماني نهاية شهر أكتوبر المقبل. وكان المرشحون قد اجابوا من قبل على أسئلة مكتوبة طرحها النواب وعليهم الآن ان يواجهوا استجواباً أكثر تحديداً حول وظائفهم المستقبلية. واستعداداً لهذا الاستجواب الذي يستغرق كل جلسة من جلساته ثلاث ساعات أعلن كل المرشحين عن التفاصيل الكاملة لزمهم المالية.